الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي – الإسرائيلي:

استعرض المجلس الأعلى مستجدات القضية الفلسطينية، مؤكداً أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي لا زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وهي ذات المبادئ التي تضمنتها مبادرة السلام العربية، وعكستها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وهنّأ المجلس الأعلى الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، معرباً عن أمله أن يمثل هذا الإنجاز خطوة جادة نحو إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وجدّد المجلس الأعلى الدعوة إلى توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام ونبذ الخلافات وتغليب المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

وأدان المجلس الأعلى سياسات إسرائيل الاستيطانية الهادفة إلى تغيير المعالم الجغرافية والديموغرافية في الأراضي الفلسطينية، واعتبرها جريمة أخلاقية وإنسانية، وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ولا يترتب عليها أي أثر قانوني لصالح إسرائيل.

ورحب المجلس الأعلى بالاتفاق على وقف إطلاق النار في غزة، الذي تمّ برعاية مقدرة من جمهورية مصر العربية، ومؤكداً على أهمية مواصلة الجهود لتعزيز هذا الاتفاق وعدم تكرار هذه الأعمال العدائية الإسرائيلية، محملاً إسرائيل المسئولية القانونية المترتبة على هذا العدوان، وطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي بالعمل على تقديم وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى القطاع.

وفي هذا الشأن أشاد المجلس الأعلى بالجهود والمساعدات الإنسانية التي تقدمها دول مجلس التعاون للشعب الفلسطيني وخاصة لقطاع غزة، وما قدمته المؤسسة الخيرية الملكية في مملكة البحرين بتوجيهات من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية من مساعدات إنسانية لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة.

(.....)

صدر في الصخير

12 صفر 1434هـ الموافق 25 ديسمبر 2012م

وثيقة رقم 340:

مقال بقلم نبيل عمرو بعنوان "الناس يريدون فتح وهل هي لا تريد نفسها؟"[340]

26 كانون الأول/ ديسمبر 2012

نبيل عمرو

يوم هُزمت فتح في الانتخابات التشريعية الثانية، اتصل بي كثير من المعارف والأصدقاء من جميع أنحاء العالم، معبرين عن صدمتهم بما حدث، حتى أن سيدة من الكويت قالت إنه سقوط لخط دفاع هام عن الليبرالية والديموقراطية.

كانت صدمة المواطن الفلسطيني العادي كصدمة معظم المواطنين العرب، أقوى وقعاً على النفس والروح من شعور الفتحاوي بها، لقد وجه السقوط بقدر ملفت من اللا مبالاة، ومع أن حدثاً كهذا يكفي لأن تعقد فتح مؤتمراً لمعالجته، إلا أنها لم تفعل، وحتى المجلس الثوري المفترض أنه المؤتمر المصغر الذي يملك صلاحيات بحث الأزمة واتخاذ الإجراءات والترتيبات لتطويقها، أو إيجاد الحلول لها... حتى هذا المجلس لم ينعقد إلا بعد ثمانية أشهر من السقوط، وحين انعقد تحدث في كل شيء إلا في الترتيبات التي يجب اتخاذها للمعالجة.

ومنذ السقوط المروع في الانتخابات التشريعية الثانية، وحتى أيامنا هذه، وفتح تتراجع كما لم تتراجع من قبل، ولقد فرضت عليها اختبارات متعددة وآخرها انتخابات المجالس المحلية، وكانت النتيجة أنها خسرت بصورة ملحوظة في ثلاثة مواقع نوعية ذات دلالة، أولها نابلس وثانيها جنين وأهمها رام الله، أما المناطق أو المواقع التي لم تخسر فيها، فلم يكن لقيادتها الرسمية أي فضل في هذا الفوز، بل إنه ينسب لحسن أداء منظمي الانتخابات في مناطقهم ونجاحهم في تجميد الصراع الداخلي ولو إلى حين، فكان أن فازت مع أن المنافسين ليسوا إلا بعض الفتحاويين الساخطين أو ممثلي عائلات لا أكثر ولا أقل.

فماذا فعلت فتح لمعالجة هذه المعضلة الطازجة، هل درستها؟

هل اتخذت إجراءات تنمّ عن الإفادة من دروسها؟

هل قرأت المعركة بكل تفاصيلها حتى تتفادى أسباب الإخفاق في المحليات للنجاح فيما هو أكبر وأهم؟؟

جميع الفتحاويين يقرون بأن شيئاً كهذا لم يحدث، وأن لا اعتراف أساساً بالفشل، وأن عبقرية التحليل تجلت في تحميل الآخرين المسؤولية، ولا ندري ما هو مصير قرارات الفصل التي سبقت الانتخابات، وإلى أي مدى أمّنت هذه القرارات انضباطاً ضرورياً داخل الحركة كي تفوز في المرة القادمة..

كلمة السر.. في الإخفاقات المتواترة، تعرفها فتح بكل عناصرها وكوادراها وقياداتها. تعرفها حق المعرفة، ولكنها لا تحرك ساكناً لمعالجتها.. إنها باختصار.. إدمان الصراع الداخلي فيها.. ومنحه الأولوية على أي صراع مع أي جهة أخرى. الصراع الداخلي في فتح، لا يكتسب سمة ديموقراطية، لأنه أقرب إلى الاقتتال الغرائزي.. ولأنه يتم بصورة عشوائية، حيث لا قوانين تنظمه.. ولا ضوابط ترشّد مخرجاته، ولا إطارات فاعلة تحول الصراع الداخلي من اقتتال على المسميات والمواقع والنفوذ.. إلى تفاعل آراء واجتهادات تغني الأداء السياسي والقيادي، وتوصله إلى مرتبة هي الأقرب إلى الكمال.

ولو سألت أي عضو في أي إطار كم أنت راضٍ عن دورك القيادي لقال لك على الفور "لا دور لي". وهذه الكلمة يتحد فيها أكثر من تسع وتسعين بالمائة من أعضاء وكوادر وقيادات فتح.. قد لا يجاهرون بالأمر في الصحافة خشية الاتهام بنشر الغسيل غير النظيف، إلا أن هذا بالضبط هو واقع الحال.

بعد الانتهاء من كتابة هذا المقال أي على ضفاف الساعة العاشرة صباحاً سأتوجه إلى اجتماع للمجلس الاستشاري لحركة فتح وهو الاجتماع الرابع أو الخامس غير الاجتماعات التي نحب تسميتها

باجتماعات المتواجدين، ولقد علمت من زملائي أن الوضع الداخلي للحركة سيكون هو الموضوع الأساس في اليوم الثاني للاجتماعات، وأن توصية بعقد مؤتمر عام سابع ستصدر عن الاجتماع، وهنا أجد نفسي متأكداً من نتيجة واحدة ملموسة لذلك، وهي أن موسوعة جينيس للأرقام القياسية يمكن أن تخصص ركناً لفتح بعنوان... "آلاف القرارات التي لم تنفذ!!"

وثيقة رقم 341:

محمود عباس: إن لم يحدث تقدم سياسي سأدعو بنيامين نتنياهو لاستلام المقاطعة وأعلن تفكيك السلطة[341]

27 كانون الأول/ ديسمبر 2012

قال الرئيس محمود عباس، أمس الخميس، أنه في حال تواصل الجمود السياسي بعد الانتخابات في إسرائيل، وعدم إيقاف البناء في المستوطنات فإنه سيعمل على تفكيك السلطة الفلسطينية وإعادة المسؤولية عن الأراضي الفلسطينية للحكومة الإسرائيلية....

وأشار عباس خلال لقاء مع صحيفة "هآرتس" العبرية، أنه منذ حصول السلطة الفلسطينية على صفة دولة غير عضو بمركز مراقب في الأمم المتحدة الشهر الماضي، خفّضت إسرائيل التنسيق الأمني مع السلطة في الضفة الغربية، مضيفاً "إن لم يكن هناك أي تقدم حتى بعد الانتخابات الإسرائيلية سأرفع سماعة الهاتف وأتصل بنتنياهو"، "وأقول له صديقي، السيد نتنياهو، أدعوك للحضور للمقاطعة. اجلس على الكرسي بدلاً مني، خذ المفاتيح، وستكون مسؤولاً عن السلطة الفلسطينية".

وتابع "عندما يتم تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة على نتنياهو أن يقرر إما نعم أو لا".

ولفتت الصحيفة إلى أن الرئيس محمود عباس التقى أمس بوفد من حزب ميرتس الإسرائيلي..... وحثه على التواصل مع الجمهور الإسرائيلي مباشرة لشرح أسباب ذهابه إلى الأمم المتحدة....

ثم قال إنه مستعد لتجديد المحادثات على الفور بعد الانتخابات، ولكن يجب أن تقوم إسرائيل بتجميد البناء في المستوطنات خلال المحادثات، واستئناف نقل أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابةً عن السلطة الفلسطينية، والإفراج عن 120 أسيراً فلسطينياً من أسرى ما قبل اتفاق أوسلو 1993"، مشيراً إلى أن "هذه ليست شروط مسبقة، هذه التزامات أخذتها إسرائيل على عاتقها في الماضي"...

وواصل "إذا قام نتنياهو بهذه الأمور، فإن ذلك سيساعد على [استئناف المحادثات]. أنا فقط أطلب منه عدم البناء [في المستوطنات] خلال المفاوضات".

وحول التوجه لمحكمة الجنايات الدولية، قال الرئيس عباس، أنه لا ينوى الاستفادة من الوضع الجديد لفلسطين.... "لن أفعل أي شيء طالما أن هناك مفاوضات دبلوماسية"، "لكن إن استمر الجمود ولم تتحرك عملية السلام وتواصل بناء المستوطنات ولم تفرج إسرائيل عن أموالنا حتى نتمكن من دفع الرواتب لدينا، فماذا سنفعل؟!" (.....)

وقد أشار الرئيس عباس أنه أصدر تعليماته إلى قوات الأمن لمنع أي "حوادث عنف مع إسرائيل، وقال "لن أسمح باندلاع انتفاضة ثالثة مسلحة، بل بالمقاومة السلمية فقط". (.....)